ظاهرة الطلاق بين التحولات البنائية والتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية الحديثة

The phenomenon of the divorce between structural transformations and functional changes of the modern Algerian family

أحمد عبد الحكيم بن بعطوش[*]

[1] جامعة باتنة1 (الجزائر)، baahak@gmail.com

تاريخ الاستلام:06-03-2023 تاريخ القبول: 12-03-2023 تاريخ النشر : 22-03-2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح طرق تشكل ظاهرة الطلاق وعوامل ارتفاع معدلاته في المجتمع الجزائري من خلال التحولات البنائية للأسرة الجزائرية الحديثة من جانب الحجم، الشكل، النوع والنمط، وأيضا تفسير ظاهرة الطلاق من خلال التغيرات الوظيفية لعناصر الأسرة على مستوى الدور، المكانة والسلطة، وتأثيراها على دينامية الحياة اليومية الاجتماعية للأسرة الجزائرية الحديثة، ناهيك عن التطورات السريعة خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والتي ساهمت في تشكل ظاهرة الطلاق وارتفاع معدلاته في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأسرة؛ الطلاق؛ النسق البنائي؛ التغيرات الوظيفية؛ القيم الاجتماعية.

Abstract:

This study aims to clarify the investigate the phenomenon of divorce and the factors of its high rate in Algerian society through the structural transformations of the modern Algerian family in terms of size, shape, type and model. and also the interpretation of the phenomenon of divorce through the functional changes of the members of the family in terms of role, status and power, and their impact on the dynamics of the daily social life of the modern Algerian family. Not to mention the rapid developments, particularly in the economic, cultural and technological fields, which have contributed to the emergence of the phenomenon of divorce and its high rate in Algerian society.

Keywords: Family; Divorce; Structural pattern; Functional changes; Social values.

[*]أحمد عبد الحكيم بن بعطوش.

1-مقدمة

عرف المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة عدة تغيرات على مستوى الأبنية المُؤسسة له وعلى مستوى مجالات المتغيرات الوظيفية لمؤسساته، خصوصا الأسرة الحديثة، التي تأثرت بنيتها من خلال حجمها وشكلها وحتى نمط معيشتها بمختلف التطورات الاجتماعية والاقتصادية وحتى التكنولوجية خاصة على مستوى الاعلام ومضامينه التي أثرت على السلم القيمي للثقافة المحلية للأسرة، كما أثرت هذه التطورات أيضا على المتغيرات الوظيفية للأسرة الحديثة في المجتمع الجزائري خصوصا على مستويات الأدوار والمكانات وكذا السلطة، أين أصبحت الأدوار تنافسية بعدما سيطرت عليها الهيمنة الذكورية سابقا، ناهيك على مستوى المكانة السلطة التي أصبحت تشاركية بين أفراد الأسرة بعدما كانت ذات نزعة فردية منحصرة في رب الأسرة، كل هاته التحولات المجتمعية والتطورات السريعة على بنية الأسرة شكلت نوع من الخلل في وظائف الاسرة وأدوار افراد الاسرة، حيث فقدت الأسرة الكثير من وظائفها خصوصا منها الاجتماعية التي كانت تعتبر الأساسية في تموقعها السليم في الوسط المجتمعي من حيث التكيف والاندماج الاجتماعيين، خاصة مع عمل الزوجين، الأمر الذي أدى بهما الى إسناد عدد من الوظائف والأدوار الى مؤسسات اجتماعية أخرى في صورة دور الحضانة، رياض الأطفال، المدارس الخاصة، إضافة الى شيوع النزعة الفردية في الحياة الاجتماعية اليومية، مما نتج عن كل هاته التغيرات تصدع أسري ينتهي بالطلاق.

هذا ما سنعالجه في هذه الدراسة من خلال التعرف على بنية الأسرة الجزائرية وخصائصها وكذا ديناميتها مع تغيرات العصر والتطورات السريعة لمختلف المجالات، ثم التطرق الى البعد السوسيوأسري للتحولات البنائية والتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية الحديثة ومسألة التصدع الأسري، ثم الاعتماد على رؤية تحليلية سوسيولوجية لارتفاع مستوى الطلاق والمشاكل الاجتماعية الناتجة عنه، لنبحث في السؤال التالي: كيف تتشكل ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري من خلال التحولات البنائية للأسرة الحديثة ومتغيراتها الوظيفية؟

1-بنية الأسرة الجزائرية وخصائصها:

حظيت الأسرة الجزائرية باهتمام العديد من الباحثين الاجتماعيين، فقد عرفت تعريفات عديدة تشترك في الكثير من المقومات والوظائف وتختلف في بعض الخصائص، "فهي وحدة تقليدية النسب فيها ذكوري، وهي أسرة أبوية أو أسرة تقليدية كلاسيكية، تنتمي إلى العرش أو العشيرة التي تنهض أساسا على القرابة من جانب الأب، فالأب في الأسرة الجزائرية التقليدية هو القائد الروحي للأسرة ويعمل على تماسكها وهو الذي يحدد مركز ودور كل فرد من أفرادها، وعليه تقع جميع المسؤوليات، ومنه تصدر جميع القرارات في تسيير أمور الأسرة وعلى أفرادها أن يمتثلوا لسلطة الأب في تلك القرارات و التوجيهات، مع تهميش دور الأم وحصره في الإنجاب فقط. " (بورغدة، 2007-2008)

بعد وفاة الأب يرث الولد الأكبر سلطته فيصبح هو المسئول عن إخوته وأخواته، أما الإناث فيتركن البيت العائلي عند الزواج، فالنسب الأبوي جعل الميراث فيها ينتقل وفق خط أبوي لتجنب الانقسام فالأسرة الجزائرية التقليدية أسرة ممتدة تظم أكثر من جيلين تشتمل على الأجداد والآباء والأبناء يقيمون جميعا في وحدة سكنية مشتركة، وهي تتميز

بنوع من الثبات والاستقرار باعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية، وتتسم بعلاقات التعاون والإخاء والتضامن الآلي بين أفرادها، وتمتثل للعرف والاجتماعي والقواعد الإسلامية الموروثة." (مشري، 2015)

مع التطور الذي مر به المجتمع الجزائري في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر وظهور ظاهرة النزوح الريفي، تحول نمط الأسرة الجزائرية وتقلص حجمها لتنتقل من نمط الأسرة التقليدية إلى نمط آخر جديد سمي بالنمط الحضري الذي واكبه تحول في البناء والوظيفة، وتغير كبير في الأدوار والعلاقات الاجتماعية وأساليب التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى تبنيها أساليب جديدة في التعامل والحياة، وضعف سلطة الأب، إلى جانب ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية، كما تحولت من نمط اجتماعي اقتصادي استهلاكي يقوم على أساس علاقات القرابة، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري . "(مشري، 2015)

في هذا الصدد توصلت الدراسات الميدانية التي أجراها كل من بوتفنوشت و أوصديق إلى أنه يمكن تصنيف الأسرة الجزائرية إلى نمطين: الأسرة النووية والأسرة المركبة، بالرغم من أن الدراسة التي قامت بها لورا سلوكو جعلها ترفض فكرة تحول الأسرة الجزائرية إلى النمط المحدود (أسرة نووية)، وهي ترى أن الأسرة الجزائرية تتحول إلى أسرة نووية موسعة (عمارة، 2015)، تتشكل من نواة عائلية مركزية ينظم إليها أفراد آخرون من الأقارب، وإذا عدنا إلى التحقيق الميداني الذي أنجزته المديرية التقنية المكلفة بالإحصاءات الاجتماعية والمداخيل لعام 2011، نلاحظ أن متوسط حجم الأسرة الجزائرية على المستوى الوطني هو 06 أفراد وهذا ما يعزز فكرة أن الأسرة الجزائرية تتحول إلى أسرة نووية موسعة" ، تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية تحت سقف واحد (الدار الكبيرة).

نتيجة التغيرات التي شهدتها الأسرة الجزائرية مع مرور الزمن كالانفجار السكاني الوضعية الاجتماعية نوع السكن، الهيكل الأسري، وتحرر المرأة، ظهرت الأسرة الحديثة أو الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، والتي تكون مستقلة اقتصاديا عن الأسرة الأم وهذا ما انعكس على تغير مكانة المرأة ودورها في الأسرة." (رتيمي، 2005)

لذلك فإن دراسة تطور الأسرة الجزائرية يجب أن يأخذ في الحسبان مختلف السياقات التاريخية، التي أثرت على بنائها ووظيفتها وأدوارها، ليتيسر لنا فهم البنية العائلية الجزائرية.

يقول في هذا السياق عدي الهواري أن "علماء الاجتماع لم يستطيعوا إيجاد تسمية تكون محل إجماع للأسرة الجزائرية، فهناك من يتكلم عن أسرة موسعة مركبة بينما يتكلم آخرون عن نموذج متنوع يمثل عدة أشكال" (بورغدة، 2007-2008)، "كما أنه من الصعب فصل وعزل العائلة عن المجتمع الذي تعيش فيه، فقد كان الواقع الاجتماعي أثناء مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي يتسم بازدواجية نمط الحياة الحضري والبدوي بالرغم من أن الحياة الحضرية لم تكن بالمعنى المتعارف عليه حاليا، بل ريفية إلى حد كبير مع وجود دائم لتجمعات سكنية حضرية، وتعتبر القبيلة بمثابة الإطار الاجتماعي السياسي داخل المنطق الاجتماعي، كما ساد المجتمع الجزائري في ذاك الوقت تطور ثقافي يعود إلى بقاء التعليم حر بعيدا عن سيطرة الحكام والدولة. " (عمارة، 2015)

إن الحديث عن الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي يقودنا للحديث عن السياسة الفرنسية المتبعة آن ذاك، حيث عمل الاحتلال على تفكيك الأسرة الجزائرية خصوصا والمجتمع الجزائري عموما واستخدمت لذلك كل الأساليب الاستعمارية التي حاولت القضاء على النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتحطيم النسب العائلي القبلي، مصادرة الأراضي، التقتيل، التشريد، ونشر الموبقات، مما جعل الأسرة الجزائرية تمر باهتزازات كبيرة، لكن وفي الوقت الذي ظن فيه الاستعمار الغاشم أن مشروع تفكيك الأسرة الجزائرية سهل التنفيذ، تكاثفت جهود الجزائريين للوقوف ضد المستعمر الغاشم بتنامي قيم التعاطف والتضامن والتمسك أكثر باللغة العربية والقيم الإسلامية والوطنية. " (عابدي، 2014)

بمجيء الثورة الجزائرية وما رافقها من تبني قيم جديدة التي عجلت بتغيير الأدوار داخل الأسرة الجزائرية كخروج المرأة والتحاقها بالثورة الذي يعد عاملا حاسما في تغير العلاقات بين الأفراد، لتتواصل التغيرات بعد الاستقلال نتيجة للتمدن والنزوح الريفي ونظام الأجر وتقسيم مصادر الرزق، ففقدت بذلك الأسرة التقليدية انسجامها وتحولت من ممتدة إلى أسرة موسعة أحيانا أو مركبة حينا أو نووية أحيانا أخرى، وذلك حسب الواقع الذي تعيش فيه والذي له تأثيراته الخاصة على بنيتها وشكلها وحجمها ووظائفها وعلاقتها ورقابتها على أفرادها" (بورغدة، 2007-2008) ، وظلت الأسرة الجزائرية محافظة على كيانها ونظامها وحياتها، وبقيت متمسكة بعاداتها وتقاليدها، وتمكنت من إبراز شخصيتها الجزائرية.

خلال العشرية الأخيرة "شهد المجتمع الجزائري تغير اجتماعي ودخول عناصر ثقافية غريبة عن عاداته وتقاليده وأعرافه، خاصة مع التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده مختلف بلدان العالم وتأثيرات العولمة بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم، وخروج المرأة للعمل، والسماح لها بتقلد مراكز، ومناصب هامة في المجتمع، الأمر الذي على بناء الأسرة وحجمها ووظيفتها وشكل العلاقات فيها ودخول الأسرة في منافسة قوية مع مؤسسات أخرى، مما أدى إلى تحول الأسرة التقليدية إلى نمط آخر جديد يسمى بالنمط الحضري الذي يتميز بمجموعة من الخصائص والسلوكيات والقيم والعادات، بالإضافة إلى أن الأسرة الحضرية تتميز بسرعة تغيرها وتناقص عدد أفرادها وضعف السلطة الأبوية فيها وتنوع نشاطاتها" (زرارقة، 2015) ، وبالتالي "فقد غير الشكل الحديث للأسرة الجزائرية أمورا كثيرة لم تكن في السياق، من بينها أن الزوج والزوجة أصبحا يبحثان عن القضايا والأمور التي تتعلق بحياتهما الزوجية بعيدا عن تدخل الوالدين وبطريقة تعتمد على النقاش والحوار البناء بينهما وبين أبنائهم، وأصبحت المرأة تشارك في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وتستشار في عدة أمور لم يكن لها رأي فيها في السابق، كذلك التغير في المبادئ والقيم والاتجاهات بسبب الانفتاح على الثقافات الأخرى، كل هذا أثر على الحوار داخل الأسرة" (ناصر، 2003) ، "وغير من شكل العلاقات فيها والجديد الذي سجل في العلاقات بين الزوجين هو نشوء حوار أكثر انفتاحا من الماضي بينهم، أما بالنسبة لعلاقات الآباء بالأبناء فقد طرأ عليها بعض من التغيرات. " (شعبان، 2017)

لكن بالرغم من كل هذا يمكن القول أن الأسرة الجزائرية، وإن كانت تتجه في تطورها نتيجة ظروفها الخاصة (استعمارية، سياسية، اقتصادية) نحو نمط الأسرة النووية إلا أنها لازالت تحتفظ بالكثير من خصائص الأسرة الممتدة، وأصبحت تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية ويظهر لنا ذلك جليا في حرصها على العادات والتقاليد والقيم والأعراف.

لذلك من خلال التطورات التي مست بنية الاسرة الجزائرية الحديثة ومتغيراتها الوظيفية فإنها اصبحت تتسم بالخصائص التالية:

- تتمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي، وشخصيته القانونية لاسيما إذا بلغ السن الذي يفي عليه هذه الأهلية.

- تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة، خاصة بعد نزول المرأة للعمل وأصبح لها قيمتها الاقتصادية لتتحرر من القيود التي كانت تقيد المرأة القديمة، وأصبحت تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها وترسم لنفسها خطوط الحياة الزوجية.

- سيادة الاتجاهات الديمقراطية في محاولة لتحقيق قدر من المساواة، وتكافؤ الفرص وانتشار التعليم العام والخاص والإلزامي، فتعلمت البنت ونالت قسطا كبيرا من الثقافة، وشعرت بحريتها وقد انعكس كل هذا على حياة الأسرة الحديثة.

- العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال مسائل ضرورية كالاهتمام بالملبس وتنسيق المنزل والاهتمام بشؤون الزينة بما يفوق حدود الإمكانيات .(رشوان، 2012)

- يزداد اعتماد الأسرة على الأجهزة الحديثة المساعدة في أعمال البيت، خاصة إذا كانت الزوجة عاملة، حيث أنها تضطر أيضا إلى أخذ أطفالها إلى الحضانة أو روضة الأطفال أو حتى الاستعانة بالمربية، التي تترك آثار سلبية على تنشئة الأطفال.

- علاقة القربى بين الزوجين وبين أسرتيهما الأصليتين تقل وتتعرض للتفكك، خاصة أن بعد المنزل يلعب دورا في ذلك، وبالمقابل فإن العلاقات مع الجيران وأصدقاء العمل تزداد قوة.

- الميل إلى التقليل من الولادات، وذلك لأن وقت الزوجين المحدود ودرجة تعليمهما، تدفعهما إلى التقليل من الولادات والاهتمام بنوعية الأبناء وليس بعددهم (الختاتنة، 2011) ، وبالتالي تقدير مسؤولية الإنجاب وما يترتب عنه من مسؤوليات معنوية ومادية وصحية واجتماعية وتربوية وتعليمية، ولعل هذا هو السبب في تقلص حجم الأسرة الحديثة.

- أصبحت الأسرة تولي أهمية بالغة لعملية الزواج واختيار الشريك، حيث أصبح الزواج يقوم على التوافق وحرية الاختيار للشريك.

-التحول في العلاقات الاجتماعية، حيث هناك تحول كبير طرأ على علاقة السلطة داخل الأسرة التي كانت متمركزة في يد الأب والجد، لتصبح في الوقت الحاضر في منافسة قوية مع مؤسسات أخرى، ومن ذلك سلطة وسائل الإعلام والاتصال والتعليم وتحول القيم الاجتماعية، بحيث لم يعد هناك الأب المسيطر والمهيمن، والذي يملك القدرة على تسيير الأسرة والتحكم فيها بشكل مطلق ولم يعد يلعب نفس دوره السابق اعتمادا على التوجيه والتربية والتنشئة والنصيحة، كما أن حضوره لم يعد مكثفا وواضحا كما كان في السابق (بعطوش، 2012).

وعليه يمكن استخلاص خصائص بنيوية وأخرى وظيفية للأسرة الجزائرية:

1.1- خصائص بنيوية :

يمكن ملاحظة خاصية أساسية في الأسرة الجزائرية وهي أنها أسرة أبوية بمعنى الأب (والجد) هو القائد المنظم لأمور الأسرة، كما أن النسب فيها للذكور والانتماء أبوي، وفي هذا الصدد يرى مصطفى بوتفنوشت أن "الأسرة الجزائرية تتميز بخاصيتين أساسيتين الأولى: لا منقسمة أي أن الأب له مهمة ومسؤولية على الممتلكات ويغادر أبنائه وبناته المنزل بعد الزواج، والخاصية الثانية الأسرة الجزائرية هي أسرة موسعة أي أنها تجمع لعدد من الأسرة النووية، إلا أنه ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، التي يعرفها المجتمع الجزائري مؤخرا بدأت الأسرة الموسعة تترك مكانها للأسرة النووية ما يقودنا للقول أن المجتمع الجزائري متعدد ومعقد لدرجة يصعب تحديد نمط اجتماعي له. " (بوفولة، 2013)

1.2- خصائص وظيفية:

كانت للأسرة فيما مضى وظيفة تعليمية ووظيفة ترفيهية، أما الآن فقد شاركتها في هته المهمة العديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، كما كانت أيضا أكثر حجما فأصبحت أقل عدد، واتسمت العلاقات الأسرية بالقوة والمتانة والضبط فأمست سطحية ومؤقتة وأقل ضبطا، وتميزت المرأة بتبعيتها وارتباطها بالرجل فصارت مساوية له في الحقوق والواجبات وتعلمت وخرجت للعمل واستقلت ماليا، كما كان المركز الاجتماعي للأسرة وراثيا فأصبح مرتبطا بوضعها الاقتصادي." (بركو، 2009)

مهما يكن تظل الأسرة الجزائرية تضطلع بمهمة التنشئة الاجتماعية التي تتشارك فيها مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وهي عملية مستمرة تبدأ مع الولادة وتتواصل مدى الحياة، حيث تبدل الأسرة جهدا مستمرا لتنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة تحترم قيم وعادات وثقافة مجتمعه وتخضعه لضوابطه" (بوفولة، 2013) خاصة في ضوء ما تعرفه من تحولات واتجاهها أكثر نحو نمط الأسرة النووية التي دخلت في منافسة قوية مع مؤسسات أخرى ومن بينها وسائل الاتصال.

2 -ديناميةالأسرة الجزائرية الحديثة:

عند الاشتغال على بنية الأسرة الجزائرية ومتغيراتها الوظيفية يجب علينا كباحثين استحضار وعي الذات المجتمعي وخصوصيات المجتمع المحلي الجزائري بفعالية ثقافته وتأثيرات قيمه وتقاليده وكل منتجاته العقلانية لتفسير مختلف التغيرات التي مست بناء الاسرة الجزائرية الحديثة من خلال الشكل (التحول من الاسرة الممتدة الى النووية)، ومن خلال الحجم (التغير من الاسرة كبيرة العدد الى صغيرة الحجم) وكذا من خلال النمط (الانتقال من الأسرة التقليدية الى الأسرة الحديثة)، كل هذه التحولات البنائية للأسرة الجزائرية صاحبتها تغيرات وظيفية على عدة مستويات محورية (الدور- المكانة- السلطة)، حيث أن دينامية هذه المستويات مرتبط بتفاعلها، و ببعض التطورات على الصعيد المجتمعي في صورة تعليم وعمل المرأة، الأمر الذي سمح لها بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا في التطور الاجتماعي والثقافي أيضا انتشار عاملي التحضر والتصنيع، اضافة الى تغير نمط السكن الذي يتصف بالضيق ويحمل طابع الفردانية، أيضا تنوع طرق التوظيف ومجالات العمل مما يسمح للزوجين أن يعيشا بمواردهما الخاصة دون الاعتماد على موارد العائلة التي كانت سابقا سند اقتصادي ودعم اجتماعي في مختلف قضايا الحياة اليومية للأسرة الجزائرية.

كذلك هناك تغيرات مست منظومة القيم وأساليب الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية وكذا السلطة الوالدية، بعد تخلي الأسرة عن أدوارها الأساسية التي أوكلتها إلى مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، في صور دور الحضانة رياض الأطفال المدارس التعليمية الخاصة، إضافة الى انشغال الأولياء بتحقيق الأمن الاقتصادي الأمر الذي خلّف نقصا عاطفيا بين الزوجيين والأبناء تجلت ملامحه في ضعف مظاهر التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد والأسرة المسألة التي جعلت الأدوار الوظيفية والاقتصادية هي الأخرى تعرف التغير، لتتضح المعالم والتحديات التي يمكن أن تواجهها الأسرة الجزائرية الحديثة.

بالرجوع الى تحليل المتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية من خلال مؤشرات الدور والمكانة والسلطة، نجد ان الادوار مرتبطة بالوظائف التي يقوم بها كل فرد داخل الأسرة، لأن الأدوار هي فطرية بنمطها في صورة الحماية والرعاية والتلقين أما الوظائف فهي مكتسبة في سلوكها من خلال النشاط التي تنتمي اليه مثل الوظائف الاقتصادية والانجابية والتربوية وحتى الترفيهية الترويحية، لذلك نلمس أن الأدوار الاساسية داخل الاسرة الجزائرية لم تعد مرتبطة بالأب أو رب الاسرة أو كبير العائلة، وإنما يتقاسمها كل افراد الأسرة بما في ذلك الأبناء، كل بحسب قدراته وامكانياته الادراكية والسلوكية لأن الدور هنا يتحدد بمسألة الحقوق والواجبات، أي لكل فرد في الأسرة عليه واجبات يقوم بها وله حقوق يطالب بها وهي بدورها مرتبطة بعاملي العمر(الابن الاكبر، الابن الاصغر) والجنس(الابن، البنت)، كما أن الحقوق والواجبات يستمدها الفرد من الدين والعادات والتقاليد والثقافة المحلية وكل المنتجات العقلانية الأخرى، وعليه أصبحت الادوار في الاسرة الجزائرية الحديثة تنافسية في وظيفيتها.

أما بخصوص المكانة فيستمدها الفرد من خلال الدور الذي يقوم به داخل الأسرة، فكلما يقوم الفرد بأدوار كثيرة ومتعددة ومتنوعة بحيث يؤدي واجباته بصورة سوية كلما اكتسب مكانة اجتماعية أرقى وأعلى في سلم البناء الاسري حيث نجد المرأة مثلا بخروجها للعمل وتحقيقها لذاتها من خلال فرض قيمتها الاقتصادية وتمكينها الاجتماعي حيث

اصبحت سيدة موقف وتستطيع ان تؤمن نفسها بنفسها، وبالتالي اصبحت المرأة عنصرا ايجابيا فاعلا في رسم خطوط الحياة الزوجية، وتتقاسم مع الرجل القرار والسيادة في تسيير شؤون الأسرة.

ناهيك عن باقي أفراد الأسرة وهنا نقصد الأبناء، حيث نلمس أن الاتجاه الديمقراطي في التعامل والتشارك والتنافس هو السائد وذلك من خلال تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص واجبارية التعليم ومجانيته، أين أصبحت الصراحة والتفاهم هما العاملان الغالبان على مختلف الاتجاهات داخل الأسرة الجزائرية الحديثة مع تسجيل تراجع ملحوظ في سلطة الوالدين.

وصولا الى مستوى السلطة داخل الاسرة الجزائرية الحديثة التي تتحدد بدورها من خلال دينامية الدور والمكانة بمعنى أن من يقوم بأدوار متعددة يحتل مركزا اجتماعيا راقيا ومكانة أعلى وبالتالي يمتلك سلطة قرار أقوى سواء الوالدين أو الابناء، لأن السلطة الابوية لم نعد نلمسها في دينامية الاسرة الجزائرية الحديثة مثلما من قبل فأصبح الاطفال يحتكون في فترة مبكرة من حياتهم مع بيئات خارج محيط الاسرة كجماعات اللعب في الحي، رفاق الهوايات والنوادي والجمعيات ومختلف المدارس بحيث أصبح تفاعل الابناء مع هذه المؤسسات الاجتماعية يشغل قدر كبير من اهتماماتهم وتفكيرهم ناهيك عن تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات التكنولوجية المتنوعة التي من شأنها التأثير على سلوك الأطفال وتوجيههم، مما يجعل سلطة الوالدين على الأبناء في تراجع ملموس، مع انتشار النزعات الفردانية والاتجاهات الديمقراطية التي تعيق فرض أي سلطة على الأبناء، وبالتالي لكل فرد من الأسرة جزء من السلطة التي تمنحه امكانية اتخاذ القرار بحسب الدور الذي يقوم به ومكانته داخل الاسرة، مما ينتج سلطة تشاركية في الاسرة الجزائرية الحديثة، هذا ما يجعلنا نستنتج ان الاسرة الجزائرية بالرغم من بروز عناصر حداثتها إلا أنها لازالت محتفظة ببعض قيم وخصائص الاسرة التقليدية في عمقها حتى وإن قلت سلطة الرجل وانخفضت حدتها لأن هذه الصورة أصبحت واضحة في بنية الأسرة الجزائرية ووظيفيتها.

لذلك مع انتشار الاسرة النووية صغيرة الحجم المنعزلة أدى الى بروز مشكلة الصراع في الحياة الاجتماعية للفرد من خلال ظهور الاغتراب وعدم المساواة بين الأفراد، لأن شعور الافراد بالإحباط وعدم قدرتهم على تحقيق الألفة مما ينتج الصراع والعنف فيما بينهم كذلك انتشار النزعة الفردية وتراجع السلطة الابوية أين أصبحت الأدوار والمكانات تشاركية والسلطة تنافسية وخروج المرأة للعمل، هي من أبرز سمات الأسرة الجزائرية الحديثة مع عوامل التحضر والانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصال وشيوع القيم الدخيلة مكان القيم الاصيلة.

3-البعد السوسيوأسري للتحولات البنائية والتغيرات الوظيفية:

لتناول البعد السوسيوأسري لمختلف التحولات البنائية على شكل وحجم ونمط الأسرة الجزائرية الحديثة والوقوف على عديد التغيرات الوظيفية من خلال الدور والمكانة وعلى مستوى السلطة في مجالات الحياة اليومية الاجتماعية، فقد تنحصر المعالجة في مجالين محوريين -التماسك الأسري والعلاقات الأسرية :-

1.3-التماسك الأسري:

يعد التماسك الأسري مؤشر من مؤشرات جودة الحياة الأسرية. وعليه تسعى الأسرة للمحافظة على توازنها واستقرارها بدعم هذا التماسك الأسري عن طريق تعميق الوعي لدى أفراد الأسرة بأبعاد تنظيم الحياة الأسرية وترسيخ قيم المساواة والشراكة والاتصال بين أفرادها حيث ترى نادية بوشلالق أن "الاتصال الفعال أحد المؤشرات المهمة للأسرة القوية والصحية. فهو أحد اللبنات الأساسية للعلاقات الأسرية. الاتصال داخل الأسرة يمكن أفراد الأسرة من التعبير عن حاجاتهم، ورغباتهم، وانشغالاتهم لبعضهم البعض (بوشلالق، 2013). فالاتصال المفتوح يخلق جوا يسمح لأفراد الأسرة التعبير عن اختلافاتهم، وأيضا عن حبهم، وإعجابهم ببعضهم البعض"، كما يساهم الاتصال في حسم الخلافات الزوجية أو الخلافات بين الأولياء والأبناء أو بين الأبناء فيما بينهم أو العائلات المتصاهرة. للحفاظ على ترابط الأسرة والحيلولة دون تفكك روابطها ودعم الحوار العائلي مع الحرص على تسوية الخلافات أو تذليلها بالحسنى.

وفي هذا الصدد قام الباحث بن عيسى محمد المهدي وآخرون بدراسة تحت عنوان الأسرة الجزائرية في ظل إعادة إنتاج مقومات الجودة الأسرية حيث ركزوا في هذه الدراسة على بعد التماسك الأسري واعتبروه من أهم مقومات جودة الحياة الأسرية. وتوصلوا إلى النتائج الآتية :(وآخرون، 2013)

- إن من أهم أسباب عدم تماسك الأسرة عدم الاتفاق على منهج واحد في تربية الأولاد وتسيير شؤون الحياة عائق داخلي.
- إن الاحترام مظهر قوي للتماسك الأسري، يحمل معاني القبول والتقدير والأمانة وله الأثر الكبير في زرع الاستقرار بين أفراد الأسرة.
- الحوار والتشاور من أهم ميكانيزمات التماسك الأسري فهو مدخل للتفاهم والتعاون على تخطي

مشكلات الحياة الأسرية ومن ثم تماسكها واستمرارها، والوعي بذلك أمر ضروري، فتعلم الحوار وممارسته في الحياة الأسرية من أهم مظاهر الاستقرار والتماسك الأسري.

- إن النموذج المثالي للأسرة يتوقف على النوع الديناميكي للنموذج الثقافي للأسرة الذي يمكنها من مجابهة العوائق والمخاطر.

واستنادا إلى ما سبق تكمن أهمية التماسك الأسري ودوره في بناء المجتمعات والحضارات الإنسانية وتأثيره البالغ في تشكيل الهوية الجماعية لأعضاء الأسرة، كما تتضح أهمية التماسك على مستوى الأزواج ما يحققه من السكينة والمودة والرحمة، وبما يتيحه من فرصة لتوجيه الأبناء ومراقبتهم وتقويم أخطائهم، أما على مستوى المجتمع، فإن التماسك يحفظ للمجتمع هويته وقوته ووحدته ويدفعه للمزيد من النمو والتطور، فالتماسك الأسري شرط أساسي لإيجاد مجتمع آمن، منسجم ومتكامل.

2.3-العلاقات الأسرية:

إن التفاعل مع الآخرين في المجتمع نابع من الطبيعة البشرية ويظهر ذلك من خلال حاجة الفرد الملحة إلى المجتمع والتواصل مع أفراده من خلال الروابط الاجتماعية المتمثلة في علاقاته مع الآخرين التي تنطوي على حب التجمع والالتقاء بالآخرين والرغبة في التفاعل والميل للعيش معهم وهذا يؤكد ما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من الألفة والاستئناس ببني البشر وأن الحاجات التي تولدها الحياة الاجتماعية لدى الأفراد مثل حاجتهم للشعور بالانتماء والاتصال بالآخرين حصاد التفاعل بين الفرد والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه وبالتالي فإن الطبيعة الإنسانية تتطلب وجود المحيط الاجتماعي الذي يوفر للفرد شبكة من العلاقات تساعده على مواصلة الحياة. فكلما كانت العلاقات الاجتماعية بين أفراد جماعة معينة قوية كانت أكثر تماسكاً من خلال التبادل الكفء لشبكة العلاقات بين الأفراد، والعلاقة بين أي عضوين تتأثر بالعلاقات بين الأعضاء الآخرين.

حيث تعرف العلاقات الاجتماعية على "أنها الروابط والأوتار المتبادلة بين أفراد المجتمع والتي تنشأ نتيجة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع وتعتبر العلاقات الاجتماعية التي تتبلور بين الأفراد في مجتمع ما بناءا على تفاعلهم مع بعضهم البعض، بغض النظر عن كونها علاقات ايجابية أو سلبية وهي من أهم ضرورات الحياة.

وقد ذهب ماكس فيبر إلى أن مصطلح العلاقات الاجتماعية يستخدم غالبا لكي يشير إلى الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين واضعا كل منهم في اعتباره سلوك الآخر بحيث يتوجه سلوكه على هذا الأساس وعلى ذلك تشمل العلاقات الاجتماعية إمكانية تحديد سلوك الأفراد بطرق خاصة وتعتبر خاصية عامة للعلاقات فربما يختلف محتوى العلاقات على أساس الصراع والعداوة أو التجاذب والصداقة (احمد، 2003) .

ومن أهم هذه العلاقات الاجتماعية العلاقات الأسرية التي هي شبكة العلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تربط بين أفراد الأسرة، وعلى رأس هذه العلاقات طبيعة العلاقة بين الوالدين، ثم طبيعة علاقة كل منهما بكل فرد من أفراد الأسرة الآخرين، وتوقعاته منه وفهمه لالتزاماته نحوه، فالأسرة هي التي تمد الأبناء بخبرات الحياة، وباعتبارها مجتمع مصغر يتميز بالروابط الوثيقة والحوافز المباشرة لتكوين العلاقات المتبادلة. وبناءاً على هذا تشكل الخبرات الأسرية إلى حد كبير البناء النفسي للفرد بأنماطه واستجاباته وسلوكه في العلاقات الاجتماعية المستقبلية، وأي صعوبة في النمو يمكن إرجاعها في حالات كثيرة لنقص التفاعل الأسري السوي.

لذلك اتفق الباحثون على أن العلاقة بين الزوجين أهم نوع في العلاقات الأسرية، لما لها من تأثير بالغ في الأبناء، حيث أن العلاقة الزوجية السليمة تشكل المحيط العائلي السليم الذي يتربى فيه الأبناء، فالتفاعل السلبي بين الوالدين يؤدى إلى فشل الدور الوظيفي للوالدين والعكس صحيح. فلا شك أن الزوجان اللذان يتبادلان فيما بينهما أساليب معاملة زوجية سوية. فإنهما سيتبعان أساليب معاملة والدية صحيحة سوية (الطوخي، 2019) .

واستنادا إلى ذلك الإدراك والتفاهم والتوافق والقبول والرضا والقناعة، لابد أن تتوافر بين الزوجين لتصل بهما وبالأسرة إلى التوافق الأسري، ولما كان الوالدان يقومون في الأسرة بدور القيادة علاوة على دورهما كآباء وأمهات يضربان للأبناء مثلاً يحتذي به بطريقة شعورية أو لا شعورية، فإن دور الزوجين نحو كل منهما والعلاقات الإنسانية بينهما من أهم العوامل التي تؤثر في دورهما نحو الأبناء، كما أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على المناخ السائد في محيط الأسرة. (المسلمي، 2006) حيث أن الأبناء يتأثروا بالجو النفسي السائد في الأسرة وبالعلاقات القائمة بين الأب والأم، كما أن علاقتهما تمثل أساس الجو العاطفي الذي ينشأ فيه الطفل ويجد فيه توافقه الأول مع الحياة.

ويعتبر التفاعل الايجابي بين الزوجين وأفراد الأسرة المبني على المحبة وإشباع الحاجات الأساسية والثانوية أمرا ضروريا لتوفير الاستقرار والتماسك داخل الأسرة عن طريق تعزيز العلاقات بين أفرادها. ويتم هذا التفاعل والتواصل في مختلف مجالات الحياة الروحية والوجدانية والاجتماعية والفكرية والترفيهية. وتختلف طبيعة هذا التفاعل من أسرة لأسرة حسب طبيعة اتخاذ القرارات في الأسرة ومدي مشاركة أفراد الأسرة في ذلك وأسلوب معاملة الآباء لأبنائهم. أما التنشئة في إطار تصدع أسرى وعلاقات أسرية متوترة وخلافات زوجية تخلق شخصيات غير سوية تعاني من القلق وانعدام الأمن واللاستقرار بين أفراد الأسرة مما ينعكس بالسلب على مستوى جودة الحياة الأسرية .

كما يجب الإشارة إلى أن الترابط الأسري بين الشباب وأسرهم يقل بكثرة استخدام الشباب لوسائل التكنولوجيا الحديثة، وهذه الوسائل التكنولوجية الحديثة لها انعكاسات سلبية على تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي بين بعضهم البعض وبينهم وبين أفراد أسرته. فارتفاع مستوى طموحات الأبناء المادية والاستهلاكية وتقليدهم لأقرانهم، يمثل عبء وخطورة كبيرة على الأسرة، فعجز الآباء في تحقيق طموحات الأبناء المادية وتوفير متطلباتهم يؤدي إلى كثير من المشاحنات والخلافات الأسرية بين الزوجين وبين الآباء والأبناء مما ينعكس على النظام الأسري، ويجعل الأسرة كغرباء يجمعهم مسكن واحد خال من الدفء العاطفية. حيث أثر العامل التكنولوجي في صيرورة العلاقات الاجتماعية وخاصة الأسرية. فهذه التكنولوجيا سخرت وفقا لتلبية احتياجات الفرد وإشباع رغباته فهي ليست مجرد أدوات ووسائل لتسهيل الحياة بل هي كذلك منتجات ثقافية لا تنفصل عن السياق الثقافي والقيمي الذي أنتجها، فهي تحمل في طياتها قيما ومعاني ثقافية من شأنها أن تغير نمط حياة مستخدميها، فهي بذلك تتجاوز الثقافة المادية وتتغلغل في كافة نظم المجتمع وتتداخل فيما بينها مما يجعلها نسقا واحدا؛ إذ أن العناصر التكنولوجية تنتشر باستمرار وبسهولة من مجتمع لآخر. وأكد توني شيراتو وجين ويب "أن الأنشطة الاجتماعية والثقافية للإنسان بمختلف مناطق العالم قد تغيرت بفعل وتأثير التطورات تكنولوجيا الاتصال خاصة المرتبطة باستخدام الرقمنة، كما تؤثر هذه التكنولوجيا في أسلوب حياة الناس وتفكيرهم." (إبراهيم، 2010)

ونظرا لانتشار الواسع للوسائل التكنولوجية بين جميع شرائح المجتمع وخاصة الشباب باعتبارهم الأكثر ولعا بالتكنولوجيا وكل مستجداتها؛ يظهر أثر التكنولوجيا على العلاقات الأسرية بشكل جلي، حيث أصبح الفرد يتفاعل مع بيئة افتراضية أدت إلى بناء واقع موازي للعلاقات الطبيعية يشترك أعضاؤها في الكثير من الروابط والاهتمامات

والأنشطة الاجتماعية المشتركة. فهذه البيئة تتقاسم أنماط معينة للتفاعل وأحجاما صغيرة أو كبيرة من المشاركين وفترات زمنية غير مقيدة، وعليه أدت تكنولوجيا الاتصال إلى تغيير في كيفية تشكيل النسيج الاجتماعي وبناء العلاقات الأسرية، كما تغيرت المعايير التي تقاس على أساسها متانة هذه العلاقات وإمكانية استمرارها.

4-تحول النسق الأسري وبداية تشكل التصدع الزوجي:

عند الاشتغال على بنية الأسرة الجزائرية ومتغيراتها الوظيفية يجب علينا كباحثين استحضار وعي الذات المجتمعي وخصوصيات المجتمع المحلي الجزائري بفعالية ثقافته وتأثيرات قيمه وتقاليده وكل منتجاته العقلانية لتفسير مختلف التغيرات التي مست بناء الاسرة الجزائرية الحديثة من خلال الشكل (التحول من الاسرة الممتدة الى النووية)، ومن خلال الحجم (التغير من الاسرة كبيرة العدد الى صغيرة الحجم) وكذا من خلال النمط (الانتقال من الأسرة التقليدية الى الأسرة الحديثة)، كل هذه التحولات البنائية للأسرة الجزائرية صاحبتها تغيرات وظيفية على عدة مستويات محورية (الدور- المكانة- السلطة)، حيث أن دينامية هذه المستويات مرتبط بتفاعلها، و ببعض التطورات على الصعيد المجتمعي في صورة تعليم وعمل المرأة، الأمر الذي سمح لها بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا في التطور الاجتماعي والثقافي أيضا انتشار عاملي التحضر والتصنيع، اضافة الى تغير نمط السكن الذي يتصف بالضيق ويحمل طابع الفردانية، أيضا تنوع طرق التوظيف ومجالات العمل مما يسمح للزوجين أن يعيشا بمواردهما الخاصة دون الاعتماد على موارد العائلة التي كانت سابقا سند اقتصادي ودعم اجتماعي في مختلف قضايا الحياة اليومية للأسرة الجزائرية.

كذلك هناك تغيرات مست منظومة القيم وأساليب الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية وكذا السلطة الوالدية، بعد تخلي الأسرة عن أدوارها الأساسية التي أوكلتها إلى مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، في صور دور الحضانة رياض الأطفال، المدارس التعليمية الخاصة، إضافة الى انشغال الأولياء بتحقيق الأمن الاقتصادي، الأمر الذي خلّف نقصا عاطفيا بين الزوجيين والأبناء تجلت ملامحه في ضعف مظاهر التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد والأسرة المسألة التي جعلت الأدوار الوظيفية والاقتصادية هي الأخرى تعرف التغير، لتتضح المعالم والتحديات التي يمكن أن تواجهها الأسرة الجزائرية الحديثة.

بالرجوع الى تحليل المتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية من خلال مؤشرات الدور والمكانة والسلطة، نجد ان الادوار مرتبطة بالوظائف التي يقوم بها كل فرد داخل الأسرة، لأن الأدوار هي فطرية بنمطها في صورة الحماية والرعاية والتلقين أما الوظائف فهي مكتسبة في سلوكها من خلال النشاط التي تنتمي اليه مثل الوظائف الاقتصادية والانجابية والتربوية وحتى الترفيهية الترويحية، لذلك نلمس أن الأدوار الاساسية داخل الاسرة الجزائرية لم تعد مرتبطة بالأب أو رب الاسرة أو كبير العائلة، وإنما يتقاسمها كل افراد الأسرة بما في ذلك الأبناء، كل بحسب قدراته وامكانياته الادراكية والسلوكية لأن الدور هنا يتحدد بمسألة الحقوق والواجبات، أي لكل فرد في الأسرة عليه واجبات يقوم بها

وله حقوق يطالب بها وهي بدورها مرتبطة بعاملي العمر(الابن الاكبر، الابن الاصغر) والجنس(الابن ،البنت)، كما أن الحقوق والواجبات يستمدها الفرد من الدين والعادات والتقاليد والثقافة المحلية وكل المنتجات العقلانية الأخرى، وعليه أصبحت الادوار في الاسرة الجزائرية الحديثة تنافسية في وظيفيتها.

أما بخصوص المكانة فيستمدها الفرد من خلال الدور الذي يقوم به داخل الأسرة، فكلما يقوم الفرد بأدوار كثيرة ومتعددة ومتنوعة بحيث يؤدي واجباته بصورة سوية كلما اكتسب مكانة اجتماعية أرقى وأعلى في سلم البناء الاسري حيث نجد المرأة مثلا بخروجها للعمل وتحقيقها لذاتها من خلال فرض قيمتها الاقتصادية وتمكينها الاجتماعي حيث اصبحت سيدة موقف وتستطيع ان تؤمن نفسها بنفسها، وبالتالي اصبحت المرأة عنصرا ايجابيا فاعلا في رسم خطوط الحياة الزوجية، وتتقاسم مع الرجل القرار والسيادة في تسيير شؤون الأسرة.

ناهيك عن باقي أفراد الأسرة وهنا نقصد الأبناء، حيث نلمس أن الاتجاه الديمقراطي في التعامل والتشارك والتنافس هو السائد وذلك من خلال تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص واجبارية التعليم ومجانيته، أين أصبحت الصراحة والتفاهم هما العاملان الغالبان على مختلف الاتجاهات داخل الأسرة الجزائرية الحديثة مع تسجيل تراجع ملحوظ في سلطة الوالدين.

وصولا الى مستوى السلطة داخل الاسرة الجزائرية الحديثة التي تتحدد بدورها من خلال دينامية الدور والمكانة بمعنى أن من يقوم بأدوار متعددة يحتل مركزا اجتماعيا راقيا ومكانة أعلى وبالتالي يمتلك سلطة قرار أقوى سواء الوالدين أو الابناء، لأن السلطة الابوية لم نعد نلمسها في دينامية الاسرة الجزائرية الحديثة مثلما من قبل، فأصبح الاطفال يحتكون في فترة مبكرة من حياتهم مع بيئات خارج محيط الاسرة كجماعات اللعب في الحي، رفاق الهوايات والنوادي والجمعيات ومختلف المدارس، بحيث أصبح تفاعل الابناء مع هذه المؤسسات الاجتماعية يشغل قدر كبير من اهتماماتهم وتفكيرهم ناهيك عن تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات التكنولوجية المتنوعة التي من شأنها التأثير على سلوك الأطفال وتوجيههم، مما يجعل سلطة الوالدين على الأبناء في تراجع ملموس، مع انتشار النزعات الفردانية والاتجاهات الديمقراطية التي تعيق فرض أي سلطة على الأبناء، وبالتالي لكل فرد من الأسرة جزء من السلطة التي تمنحه امكانية اتخاذ القرار بحسب الدور الذي يقوم به ومكانته داخل الاسرة، مما ينتج سلطة تشاركية في الاسرة الجزائرية الحديثة.

هذا ما يجعلنا نستنتج ان الاسرة الجزائرية بالرغم من بروز عناصر حداثتها إلا أنها لازالت محتفظة ببعض قيم وخصائص الاسرة التقليدية في عمقها حتى وإن قلت سلطة الرجل وانخفضت حدتها لأن هذه الصورة أصبحت واضحة في بنية الأسرة الجزائرية ووظيفيتها.

لذلك مع انتشار الاسرة النووية صغيرة الحجم المنعزلة أدى الى بروز مشكلة الصراع في الحياة الاجتماعية للفرد من خلال ظهور الاغتراب وعدم المساواة بين الأفراد ، لأن شعور الافراد بالإحباط وعدم قدرتهم على تحقيق الألفة مما

ينتج الصراع والعنف فيما بينهم، كذلك انتشار النزعة الفردية وتراجع السلطة الابوية أين أصبحت الأدوار والمكانات تشاركية والسلطة تنافسية وخروج المرأة للعمل، هي من أبرز سمات الأسرة الجزائرية الحديثة مع عوامل التحضر والانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصال وشيوع القيم الدخيلة مكان القيم الاصيلة، الأمر الذي ساهم وبشكل مباشر في إحداث خلل وظيفي على مستوى البنى العلائقية لدينامية الأسرة الجزائرية الحديثة مما يشكل تصدع اسري وبارتفاع مستواه يؤدي للطلاق، ومن بين العوامل التي تنتج عن الخلل الوظيفي لمكونات الأسرة ما يلي:

1.4- صراع الادوار:

يعتبر دينامية وصراع الادوار بين أفراد الاسرة من أهم العوامل التي تدفع الاسرة الى التفكك أمام شدة تيارات التحول الاجتماعي الذي يركز على عنصر المنافسة بين الرجل والمرأة داخل الاسرة الواحدة وعنصر الاستقلال المادي لكل منهما وفقدان عنصر التبعية وتحمل المسؤولية بالنسبة للرجل فقط مما يؤدي الى الكثير من الصراعات التي تضعف الاسرة حتى تصبح كيانا هشا يتصدع أمام أقل الحوادث.

إن تنافس الزوج والزوجة ليحل أحدهما مكان الآخر، ويظهر هذا السلوك بشكل أكبر عند النساء، خاصة اللواتي يلتحقن بأعمال خارج المنزل، حيث تسعى المرأة في هذه الحالة إلى أن تكون قبطان سفينة الأسرة، وهو خلاف الفطرة التي فطرت عليها المجتمعات، أما الأب الذي يقضي معظم وقته خارج المنزل، ومثال ذلك: رجل الأعمال الغارق في اجتماعاته، فيشكل العبء الكبير على زوجته، التي تبدأ بالتذمر من المسؤوليات، وتشعر أن الرجل الذي حلمت بأن يشاركها حياتها اليومية، بدأ يتبخر يوماً بعد يوم.

من هنا تبدأ المشكلات والنزاعات بالظهور، حيث تعلن المرأة استياءها من زوجها لصديقاتها وأهلها، الذين سيقفون في صفها، ويثيرون فيها النزعة الهجومية من حيث أنه من حقها أن يشاركها زوجها في كل أمور حياتها، فيحل الخلاف والنزاع محل المودة والرحمة بين الزوجين.

2.4- أزمة السكن واللاتجانس:

نلمس بوضوح جهود الدولة الجزائرية في مجال السكن بمختلف صيغه الاجتماعية والترقوية والريفية إلا أن الكثير من الجزائريين يعيشون أزمة سكن حقيقة قد ترتبط بسوء التوزيع أو الاحتكار، وبالنظر للنزعة الفردية لدى الجيل الجديد فإن الكثير من النساء من تطالب بالاستقلال السكني بعد الزواج وترفض السكن في المنزل العائلي، فضلا عن الخلافات حول المستوى المعيشي للعائلة، حيث تلعب التقاليد الاجتماعية دورا رئيسا في الصراع بين الزوجين حول الاستقلالية السكنية، ففي حين تطالب الزوجة سمنا مستقلا بعيدا عن الرقابة الاجتماعية للعائلة الكبيرة، تجد الزوج أكثر تمسكا بالعيش مع عائلته الكبيرة أو على الأقل بالقرب منها، حيث يشعر بالأمان خاصة في سفر و في مراقبة ابنائه وهنا يحدث الخلاف وتتسع الهوة بين الطرفين

من جانب متصل ترتبط عملية الطلاق بأسباب تتعلق بانعدام التجانس بين الزوجين الأمر الذي يعمق الخلافات بينهما لينتهي بالانفصال التام بينهما، ويقص بالتجانس هو التشابه في الانتماء الاجتماعي والمستوى المادي والثقافي وحتى في السن، حيث نجد في كثير من الأحيان تتعدد حالات الطلاق عند النساء اللائي تم تزويجهن بغير إرادتهن أو بشخص لا ترغب فيه، مما يجعلها في حالة توتر، تتعقد تبعا لذلك علاقتها بزوجها لتنتهي بالطلاق، هذا وتشكل الخلافات الجنسية وعدم التوافق الجنسي بين الزوجين من أكثر مسببات الطلاق في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك مكبوتات جنسية للزوجين وعدم الإشباع العاطفي بينهما، فتكبر الهوة وتزيد الخلافات وتنشأ الكراهية ويصير الطلاق مطلبا شرعيا للطرفين.

إضافة إلى ذلك يؤدي عدم نضج الشباب المقبلين على الزواج، وعدم تأهيلهم إلى ارتفاع معدلات الطلاق، وهذا ما يجعل معظم حالات الطلاق تحدث في الأشهر الأولى من الزواج، وهذا بسبب الذهنيات الخاطئة للزوجين عن الأسرة والزواج وذلك بتماديهم في الأحلام المزيفة وتقليدهم للأفلام والمسلسلات الأجنبية.

3.4- العنف الزوجي وغياب مبادرات الصلح:

يشكل العنف بأوسع مفاهيمه من بين أسباب حدوث الطلاق في الجزائر سواء كان العنف جسديا أو لفظيا، كما لا يمكن تجاهل حالات العنف الممارس من طرف الزوجة ضج زوجها جسديا ولفضيا، وهي نسبة معتبرة غير مصرح بها لاعتبارات ثقافية واجتماعية تتعلق بتقاليد وقيم المجتمع، وكل هذه الأنواع من العنف الأسري تجبر أحد الطرفين على طلب الانفصال عن الآخر.

تبعا لما سبق يشكل الصلح أحد صمامات الأمان لحدوث الطلاق، ذلك أن الصلح يأخذ عدة مراحل بين الزوجين ثم بين العائلتين غير أن واقع جلسات الصلح في المحاكم الجزائرية، أصبحت مفرغة من محتواها فهي ليست إلا جلسات شكلية لتسريع الطلاق من دون أن يكلف القضاة أنفسهم عناء البحث عن أسباب الخلاف بتريثهم في الأحكام واستدعائهم عائلة الزوجين من باب الصلح وتوسيع المشاورات والتريث في الحكم النهائي، وهذا ما تسبب حسبها في انفجار أرقام الطلاق بسبب غياب الصلح بين الزوجين في العائلة التي تحولت من عائلة كبيرة إلى عائلة نووية وغياب الصلح أيضا في المحاكم.

4.4- تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة:

على الرغم من الفوائد الإيجابية العديدة التي حصدناها من وراء الاتصالات الحديثة، إلا أنها تعد من أسباب التفكك الأسري، حيث أن إفراط الفرد في التعامل معها ليقضي الجزء الأكبر من وقت الفراغ في متابعة وسائل التواصل الحديثة أدى إلى نسيان مسؤولياته وواجباته تجاه أسرته.

يضاف إلى ذلك المحتوى الهزيل، الذي يقدم من قبل بعض المواقع، والذي لا يهدف إلا للإثارة وجلب أكبر عدد من المشاهدين، والضحية هنا الأسرة، التي تنشب فيها المشاكل نتيجة للتعلق بمشاهدة هذه المواقع، ونسيان الفرد مسؤولياته الاجتماعية تجاه الأسرة، بالإضافة إلى الجفاء الذي يقع جراء هذه الملهاة، لذلك فإن تأثير مثل هذه الوسائل لم يساهم فقط في ظاهرة الطلاق بل أدى إلى انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج، وهو تهديد من نوع آخر لمستقبل الأسرة، ذلك أن مثل هذه التقنيات أصبحت تسهل لمختلف فئات المجتمع فرصة الالتقاء الحميمي، خفية عن الرقابة الاجتماعية والضمير الجمعي، بل وأن بعض الشباب يلجأ إلى مثل هذه العلاقات غير المباشرة لأنها غير مكلفة ماديا ولا تلحق بهم أي آثار اجتماعية.

5-رؤية سوسيولوجية لارتفاع مستوى الطلاق والمشاكل الاجتماعية الناتجة عنه:

يستدعي الاشتغال على ظاهرة الطلاق في تطوّرها وبالدلالات التي تنطوي عليها استنفار مرجعية معرفية متعددة المداخل. فمقاربة من هذا النوع من الظواهر تضع الباحثين في مواجهة تحديات منهجية ذات بال، لعلّ أولها ذلك الذي يتصل بضبط حدود لموضوع الظاهرة، فعلم اجتماع الأسرة قد عرف خلال العقدين الأخيرين انفجارا معرفيّا كبيرا وتلاشى في تخصّصات فرعية تبحث في المتغيرات الجزئية لمختلف قضايا المجتمع وظواهره، لأن معالجة موضوع الطلاق والحياة الزوجية يستدعي-رغم الثراء المعرفي الذي ينطوي عليه تنوّعه-حذرا منهجيا إزاء هذه التداخلات إن من حيث المنهج أو من حيث النتائج. ومن جهة أخرى تتصل ظاهرة العلاقات بين الثنائي الزوجي بأدق العلاقات الإنسانية الحميمية التي يمكن أن تنهض بين فردين. وعلاقات كهذه تبدو وثيقة الصلة بالنوازع الجماعية التي يستنبطها الأفراد في بيئاتهم الثقافيّة المحلية إذ تتحكم فيها قيم نمطية كالذكورة والأنوثة والشرف الرجولي والطهر الرمزي والنبل العائلي وغيرها، وجميع هذه الظواهر و"العقد" تنغرس في المتخيّل الجماعي وتوضع موضع العمل في الحياة العائلية وتتمظهر في العلاقات الزوجية والممارسات اليومية.

لذلك فإن متغيرات تحليل ظاهرة الطلاق هي جزء من التفسير السوسيولوجي للعائلة بالمجتمع الجزائري، التي أهم ما يميزها اليوم هو تعدد الأنماط، بحيث ليس هناك نمط واحد (ممتدة وأخرى نووية) بل أصبحنا أمام أنماط أخرى على سبيل المثال تلك التي تتكون من الفرد الواحد، ضف إلى ذلك، هناك تحول قيمي عميق، أصاب الشباب الذي هو الأن الفاعل المحوري في هذه البنية، مما ينذر بتحولات أخرى في المستقبل، قبل لا يقبلها الحس المشترك، من قبيل رفض الزواج والانجاب.

لذلك فإنه اضافة الى العوامل السابقة الذكر المساعدة على انتشار ظاهرة الطلاق، توجد أسباب خاصة (متعلقة بالزوج والزوجة)، وأسباب عامة متعلقة بالتحولات المجتمعية.

1.5- الأسباب المتعلقة بالزوج:

ترجع أسباب الطلاق من جانب الرجال إلى أمور كثيرة أهمها: "الكراهية وتعدد الزوجات وسوء معاملة الزوجة أو عدم تحمل الزوج لنفقات الأسرة وكذلك الفرق بينه وبين الزوجة في السن بالإضافة إلى المرض الذي يقعده عن العمل وعن واجباته الأسرية وانحطاطه الأخلاقي وسوء سيرته .(الخشاب، 1985)

2.5- الأسباب المتعلقة بالزوجة :

تتمثل في كراهيتها للرجل خاصة إذا كان أهلها قد قاموا بتزويجها بشخص لا ترغب به وهذا ما قد يؤدي بها إلى التوتر منه وكذلك العقم أو سوء أخلاقها ورعونة تصرفاته بالإضافة إلى المرض بحيث تتعذر العلاقات الجنسية بينها وبين الرجل، زد على ذلك خيانة الأمانة الزوجية وارتكابها الفاحشة وإهمالها لشؤون المنزل وكبر سنها وعدم دخولها في طاعة زوجها وخاصة الاستماع إلى أهلها.

3.5- الأسباب العامة:

- الوضع الاقتصادي والمادي الضعيف للأسرة وأثر ذلك على الأسرة إذ يعد العامل الاقتصادي من الأسباب الهامة التي يستند عليها الطلاق في المجتمعات العربية إذ يرى مصطفى عبد الواحد "أنه حين تضيق سبل المعيشة ويفشل الزوجان في تحقيق حياة سعيدة مؤدية لأغراضها فيخفف الزوج من العبء ولا يبالي بعد ذلك بما يكون" (كسال، 1986) خاصة وما تعرفه الحياة العصرية من ارتفاع في التكاليف وانتشار البطالة والفقر فأصبحت العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة وقد تزيد هذه الظروف من الشجار بين الزوجين وقد تنتهي في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل.
- تطور مركز المرأة من الناحية الاجتماعية وخروجها إلى العمل، إذ يرى الكثير من الباحثين أن عمل المرأة خارج البيت من أهم العوامل المساعدة على حدوث الطلاق ذلك أن العمل سيساعدها على الحصول على ميزانية خاصة بها تجعلها أقل اعتماداً على زوجها من الناحية المادية كما أن تطور مركزها الاجتماعي هو الأمر الذي يشعرها بحريتها وقيمتها وشخصيتها في الحياة أكثر من عدم عملها ويجعلها أكثر استعدادا للمناقشة حول الحقوق الزوجية وشؤون الأسرة سواءً مع زوجها أو مع الرجال في مكاتب العمل والمدارس والشركات والجامعة وإلى تأسيس سلوكها متأثرة بتلك المناقشات الحادة الناتجة عن عملها ويكون عمل المرأة سببا في حدوث الطلاق خاصة بعد إنجاب الأطفال وعدم قدرة المرأة على التوفيق بين البيت والعمل.
- عدم قيام الزواج على قاعدة وأسس واضحة فقد يقوم الزواج مثلا على المنفعة أو المصلحة وهذه الأمور تتعارض مع الدعائم التي ينبغي أن تقوم عليها الحياة الأسرية.
- الاختلاف بين الزوج والزوجية في نظرتها إلى الحياة وفي مستوى الثقافة والوضع الاجتماعي والسني وهذه الأمور قد لا تبدو مهمة في المرحلة الأولى من الزواج ولكنها تظهر بطول المعاشرة فتثير كثرا من حالات التوتر العائلي التي تنتهي عادة بالطلاق.

- ضعف الوازع الديني والأخلاقي خاصة في المجتمعات المدنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة حالات الطلاق.
- الاخلال بالشروط المتفق عليها قبل الزواج سواءً من جهة الرجل أو من جهة المرأة.
- عدم الاستقرار العائلي وتعذر الوصول إلى حلول للمشاكل والعوامل التي تؤدي إلى التوتر والتفكك في المحيط الأسري فيكون الطلاق هو الحل الحاسم، كما يمكن تأسيس وبناء فعل الطلاق والدفاع عليه إذا توفرت أسباب تحصى من طرف القانون كفقدان العقل والأهلية وهجر الزوج أو الزوجة وكذلك عند ارتكاب جريمة أو عادات سيئة ترتكبها المرأة أو يرتكبها الرجل، وذلك في فترة أقصاها عامين، فالزواج في المجتمع الجزائري اليوم أصبح يقوم في غالب الأحيان على عدم إعطاء فرصة للرجل والمرأة معرفة بعضهما خاصة في المناطق الريفية لأن ذلك يعتبر منافٍ للأخلاق والدين والعادات والتقاليد ومثل هذه الحالات فإنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم وجود الانسجام لتدعيم حياة الأسرة مستقبلاً.

6-الخلاصة:

نستنتج مما سبق عرضه أن التحولات البنائية للأسرة الجزائرية وتغيراتها الوظيفية خاصة على مستوى الدور والمكانة والسلطة، وفي ظل التطورات المجتمعية السريعة والتي أثرة في دينامية الحياة اليومية الاجتماعية للأسرة خاصة على مستوى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية التكنولوجية، مما أحدث خللا وظيفيا في وظائف الأسرة والعمليات الاجتماعية التي تعمل على التنشئة والتوازن الأسري من خلال الحقوق والواجبات الأسرية، ناهيك عن العلاقات الأسرية والحوار الأسري المتأثرين سلبيا بتكنولوجيا الاتصال، إضافة الى النزعة الفردانية في النمط حياة الأسرة الحديثة، هي عوامل صريحة ساهمت في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري، والذي يترتب عليه اعادة تنظيم السلم القيمي وبناءه، واستحضار كل المنتجات العقلانية التي مصدرها الثقافة المحلية وخصوصيات الأسرة الجزائرية السوسيوثقافية.

قائمة المراجع:

أحمد عبد الحكيم بن بعطوش. (01 ديسمبر, 2012). *تحول العلاقات الأسرية في مجال الدور والسلطة داخل الأسرة الجزائرية*. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(9).

أحمد عبد اللطيف أبو أسعد، سامي محسن الختاتنة. (2011). *سيكولوجيا المشكلات الأسرية*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

بن عيسى محمد المهدي وآخرون. (2013). الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. *الأسرة الجزائرية في ظل إعادة إنتاج مقومات جودة الحياة الأسرية*. ورقلة: جامعة ورقلة.

بوخميس بوفولة. (2013). *الأسرة ودورها في انتشار الجريمة*. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2012). *الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة*. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.

زبيدة مشري. (2015). محور *الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية*. مجلة العلوم الانسانية، 1(4).

سلوى السيد عبد القادر. محمد عباس إبراهيم. (2010). *الأنثروبولوجيا والقيم*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

عائشة بورغدة. (2007-2008). *المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية*. الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة الجزائر.

غريب محمد سيد احمد. (2003). *علم الاجتماع ودراسة المجتمع*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

الفضيل رتيمي. (2005). *التنشئة الاجتماعية وإشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية* (الإصدار أطروحة دكتوراه). الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

فيروز مامي زرارقة. (2015). *الأسرة والانحراف بين النظرية والتطبيق*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع،.

كريمة شعبان. (2017). *العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري: بين الانفتاح على تكنولوجيا الاتصال ومخاطر العزلة الاجتماعية*. المجلة العلمية، 01(09).

لامية عابدي. (2014). *الاتصال الأسري في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال*. عنابة، الجزائر: جامعة باجي مختار.

محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر. (2003). *علم الاجتماع العائلي*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

مزوز بركو. (جانفي -مارس, 2009). *التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية الخصائص والسمات*. مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، 2(21).

مسعودة كسال. (1986). *مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري*. الجزائر. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مصطفى الخشاب. (1985). *دراسات في علم الاجتماع العائلي*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

نادية بوشلالق. (2013). الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. *الاتصال الأسري ودوره في تفعيل العلاقات داخل الأسرة*. ورقلة: جامعة ورقلة.

نجلاء محمد إسماعيل المسلمي. (2006). *وعي الوالدين بأدوارهما اتجاه الأسرة وعلاقته بالمناخ الأسري*. المنوفية، السعودية: كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

نصر الدين جابر، خيدر عمارة. (01 سبتمبر, 2015). *تطور بنية العائلة الجزائرية وفق مفهومي العمودية والأفقية*. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 1(16).

هبة الله على محمود انجي سعيد الطوخي. (2019). *العلاقات الأسرية في الأسرة السعودية وعلاقتها بتصور الفتيات للأدوار الزوجية*. المنوفية، السعودية: كلية الاقتصاد المنزلي جامعة المنوفية.